



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٤ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد العماسي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب التقيشندي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو كتمن المأذونين بالفضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التمييز / عدنان شريف طالب / وكيله المحاميان حسين الدعسي وحسن هادي كشمير .

التمييز عليه / رئيس مجلس محافظة كربلاء / إضافة لوظيفته.

الإدعاء:

ادعى وكيل المدعي (التمييز) أمام محكمة القضاء الإداري بأن موكلهما سبق أن باشر عمله كعضو في مجلس قضاء عين النمر المحلي التابع لمجلس محافظة كربلاء للفترة من ٢٠٠٣/٥/٢١ ولغاية ٢٠٠٤/٦/٥ وبموجب الأمر الإداري المرقم (١٣٠) في ٢٠٠٣/٥/٢١ وقد قدم موكلهما طلباً إلى مجلس محافظة كربلاء يروم فيه تزويده بكتاب إلى دائرة التقاعد في المحافظة لغرض شموله بأحكام المادة (٣/١٨) من قانون مجالس المحافظات لتنفذ إلا إن المجلس رفض طلبه . تظلم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢ وقد رفض التظلم بالعدد (٢٧٢) في ٢٠٠٩/١/٢٠ . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٣ وبعد اضطرار ٢٠٠٩/ق/٧٢ الحكم برد دعوى المدعي وتحميله



الرسوم واتحاب المحاماة . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا
بالتحله التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/٨/٢ طالباً نقضه للأسباب المبينة فيها.

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى النظر في الحكم المميز وجد
ان المحكمة قضت برد الدعوى لعدم تمتع المدعي عليه / إضافة لوظيفته
(رئيس مجلس محافظ كربلاء) بالشخصية المغوية حتى نصبح خصومته
مستندة بذلك الى عدم النص في قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم
٢١ لسنة ٢٠٠٨ على ان رئيس مجلس المحافظة له شخصية مغوية ولدى
استقراء نصوص القانون المذكور وجد ان المادة (١) منه بينت بإحدى فقراتها
ان المقصود بالمجالس هي (مجلس المحافظة – مجلس القضاء – مجلس
القاحية) وفقرة اخرى تخص الوحدة الإدارية (المحافظة – القضاء – قاحية)
ونص القانون المذكور في المادة (٢/اولا) منه ان مجلس المحافظة هو أعلى
سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة ولها حق اصدار
التشريعات المحلية في حدود المحافظة ونص في المادة (٢٢) منه ان لكل وحدة
إدارية شخصية مغوية واستقلال مالي وإداري . ولما تقدم وحيث ان مجلس
المحافظة هو اعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة وان
رئيس هذا المجلس هو الذي يمثله فيكون له شخصية مغوية وان خصومته
منحقة عند إقامة الدعوى . وحيث ان المحكمة بحكمها المميز سارت على
خلاف ما تقدم فيكون الحكم غير صحيح وكان على المحكمة الدخول بأساس



الدعوى واصدار الحكم على وفق ما يترادى لها فقرر الحكم برفض الحكم المميز
واعادة الدعوى إلى محكمتها لإتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً
للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق ٢٠٠٩/٩/١٤ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد المسلي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه احمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب الناشبدي

العضو
عيد صالح التميمي

العضو
مغذول شمشون نون كوركيس

العضو
حسين ابو الثعيب